مركز حمورابي

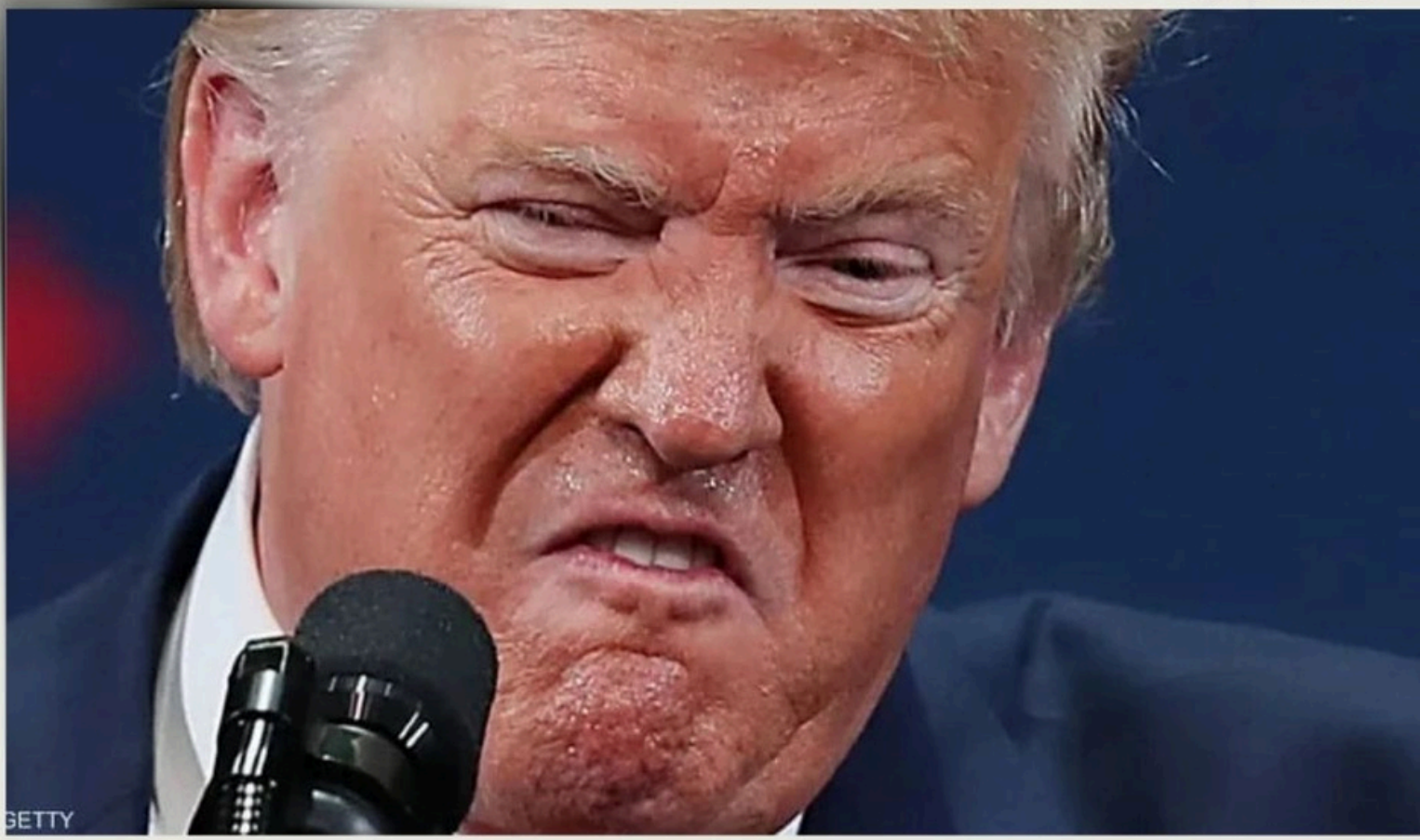

العراق في مواجهة التغيرات: خيارات الحكومة أمام سياسة ترامب الخارجية

العراق في مواجهة التغيرات: خيارات الحكومة أمام سياسة ترامب الخارجية

بقلم: حنين محمد الوحيلي

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

19 تشرين الثاني 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

يعد العراق واحد من أهم الساحات الجيوسياسية في منطقة (الشرق الأوسط)، حيث تتقاطع فيه المصالح الإقليمية والدولية، مما يجعله محط انظار القوى العظمى.

بعد فوز (دونالد ترامب) في الانتخابات الرئاسية الأمريكية للمرة الثانية، ستواجه السياسة الخارجية الامريكية مرحلة جديدة تتسم بالانفتاح على خيارات أكثر لما يشهده العالم من حالة عدم الاستقرار والتقلبات السريعة والحروب، والتي تتطلب من الحكومة الامريكية الجديدة سياسات تتسم بالتهدئة والتعاون في جوانب واحدة والضغط في جوانب آخرى، حسب ما صرح به بعض المسؤولين الامريكان.

ان هذه المتغيرات تتطلب من الحكومة العراقية إعادة تقييم استراتيجيتها وتعزيز توجهاتها السياسية من أجل مواجهة التحديات المترتبة على هذه السياسات، يواجه العراق امتحان صعب، فبعد فوز الرئيس المنتخب (ترامب) بولاية ثانية للرئاسة الامريكية أعاد فتح ملفات قديمة وفتح باب التساؤل حول مستقبل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، ففي ولايته السابقة اتسمت العلاقة بالتوتر وصيغة بصيغة المصالح المتضاربة والقرارات الصارمة، فتعود العلاقة العراقية - الامريكية اليوم من جديد لواجهة الاحداث كاختبار جديد للسيادة والتوازن في ظل ادارة امريكية لا تخشى قلب الطاولة لتحقيق اهدافها، يجد العراق نفسه اليوم امام مرحلة تتطلب الحذر والحنكة في ظل التحديات السياسية و الاقتصادية والامنية المتزايدة، فبينما يعيش العراق بين مطرقة الضغوط الدولية وسندان التحديات الداخلية، يجد صناع القرار أنفسهم أمام خيارات دقيقة قد تحدد مصير البلاد ومستقبلها. من التقارب مع القوى الإقليمية إلى الاستعداد للمواجهة الدبلوماسية، تمر الخيارات العراقية في هذه المرحلة بلحضات حرجة تعكس دقة الوضع الراهن، فالعلاقة بين الولايات المتحدة والعراق في ولاية ترامب الاولى اتسمت بالتوتر مابين الضغط الأمني والتصعيد الدبلوماسي ما أثر بشكل مباشر على استقرار العراق واقتصاده، فهل سيدخل العراق مرحلة جديدة من التوتر وعدم الاستقرار أم ستسيطر المصالح على طبيعة العلاقة بين البلدين؟ وكيف ستتعامل الحكومة العراقية مع رئيس مطلوب للقضاء العراقي؟ وما هي الخيارات الحكومة العراقية في التعامل مع السياسة الخارجية الأمريكية بعد فوز ترامب؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات ينبغي أولاً توضيح طبيعة العلاقة بين البلدين في السنوات السابقة.

لم تكن العلاقات العراقية - الامريكية يوماً في أحسن أحوالها، ولا يمكن توصيف أو تسمية طبيعة العلاقة بين العراق والولايات المتحدة، كأن تكون دولة صديقة أو حليف استراتيجي أو دولة خصم أو تربطهم علاقة طبيعية، فالعلاقة بين العراق والولايات المتحدة علاقة شائكة ومتشابكة تحددها عوامل إقليمية ودولية غاية في التعقيد، وغالباً ما كان جوهر الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق تجعل منه صندوق بريد تضمنه رسائل سياسية وعسكرية تجاه خصومها، حتى بات العراق ساحة اشتباك صامتة أحياناً ومشتعلة أحياناً أخرى وعلى حسب الحزب أو الرئيس الذي يتولى سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية وطبيعة توجهاته، ومثال على ذلك ما شهده العراق في ولاية ترامب الأولى من ضغط وعقوبات إقتصادية وخرق للسيادة الوطنية، يرجع ذلك إلى تنفيذ الولايات المتحدة الامريكية لعملية إغتيال قائد فيلق القدس الإيراني الشهيد (قاسم سليماني) على أرض العراق ومعه عدد من الإيرانيين، فضلاً عن نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي الشهيد (أبو مهدي المهندس) وعدد من العراقيين، الأمر الذي دفع بالحكومة العراقية إلى تقديم مذكرة احتجاج بسبب خرق الولايات المتحدة الامريكية للسيادة العراقية ووصلت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى مرحلة التوتر الشديد، حتى أصبح الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) أول رئيس أمريكي مطلوب للقضاء العراقي، ولكن بعد تسلم الديمقراطيين الحكم برئاسة (جو بايدن) تأطرت العلاقة بين الحكومتين بنوع من الدبلوماسية وكان من نتائجها توقيع العراق والولايات المتحدة على مذكرات تفاهم وإعادة تفعيل اتفاقية "الإطار الاستراتيجي"، كما ولعبت الحكومة العراقية دور الوسيط بين الولايات المتحدة وفصائل المقاومة العراقية للتهدئة، بالاتفاق على موعد زمني لسحب قوات التحالف الدولي من الأراضي العراقية، ولكن فوز الرئيس الجمهوري (ترامب) بولاية ثانية يضع العراق أمام خيارات وتحديات جديدة أهمها :-

·**التحديات السياسية و الأمنية:** يواجه العراق تحديات سياسية كبيرة، بما في ذلك الانقسامات الداخلية والصراعات بين القوى السياسية المختلفة. هذه الانقسامات قد تؤثر سلباً على قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات استراتيجية مهمه في سياق التغيرات في السياسة الخارجية الامريكية،

·ففي ظل ادارة ترامب لا يمكن توقع السياسة الخارجية الامريكية تجاه (الشرق الأوسط) عموما وتجاه العراق على وجه الخصوص، ولكن من المؤكد ان سياسة ترامب تجاه الجمهورية الاسلامية الايرانية سوف تكون أكثر تعقيداً، وحتماً سيتأثر العراق اذا ما حدث صدام بين البلدين، فترامب الذي يصف نفسه برجل الصفقات قال لاكثر من مره "بانه لو استمر في البيت الابيض لاربع سنوات اضافية ماكانت لهذه الحروب ان تحدث في منطقة (الشرق الأوسط)" ، لكنه عندما يتحدث عن الحروب في المنطقة يحمل الجمهورية الاسلامية الايرانية المسؤولية الكاملة فيما يرتبط بها ، وان سبب تدهور الوضع في (الشرق الاوسط) هو سياسة الولايات المتحدة الامريكية المتراخية مع ايران، وان مفتاح (الشرق الاوسط) والامن في العراق يمر عبر سياسة متشددة مع ايران، فتلك القضية بكل تأكيد ستعود إلى الواجهة مرة أخرى بمجرد عودة ترامب إلى البيت الأبيض، ففي حال مساندة فصائل المقاومة في العراق للجمهورية الإسلامية الإيرانية وهذا أمر حتمي، ستقوم الحكومة الإمريكية بالضغط على الحكومة العراقية من خلال فرض العقوبات وتنشيط "داعش" في العراق كذريعة لتمديد بقاء قوات التحالف، فضلاً عن تنفيذ عمليات اغتيال لقادة المقاومة وضرب المواقع العسكرية التابعة لها.

·**التحديات الاقتصادية:** يعتمد اقتصاد العراق بشكل كبير على صادرات النفط مما يجعله عرضه لتقلبات السوق العالمية. وفي ظل سياسة ترامب، قد تتأثر الصادرات النفطية العراقية بسبب التوترات الجيوسياسية أو العقوبات المفروضة على دول معينة، مما يؤثر على الإيرادات الحكومية ويزيد من الضغوط على الاقتصاد، أو من خلال فرض رقابة مالية على تصدير النفط، مما يؤثر على إيرادات الحكومة العراقية بالدولار، فالدولار والنفط هما أكثر الوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق وأغلب دول العالم للضغط عليها، فضلاً عن احتمالية فرض العقوبات المالية على بعض الأفراد والكيانات العراقية بذريعة تهديدهم للمصالح الامريكية. لذا، فإن العراق يحتاج إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة والصناعة، لتقليل الاعتماد على النفط وزيادة الاستدامة الاقتصادية.

يتضح أن العراق يواجه مرحلة حساسة ومعقدة في ظل التغيرات الديناميكية التي تطرأ على السياسة الخارجية الأمريكية تحت إدارة ترامب.

الخيارات المتاحة أمام الحكومة العراقية تتطلب استراتيجيات دقيقة ومرنة، توازن بين الحفاظ على السيادة الوطنية ومصالح البلاد الاقتصادية والأمنية.

إن التحديات التي يطرحها الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية، والتوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الاسلامية الايرانية، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية الداخلية، تتطلب من العراق إعادة تقييم تحالفاته الإقليمية والدولية. وينبغي على الحكومة العراقية أن تستثمر في تعزيز علاقاتها مع الدول المجاورة، وتفعيل الدبلوماسية المتعددة الأطراف، والعمل على بناء شراكات استراتيجية تضمن استقرار البلاد ونموها.

في هذا السياق، يتعين على صانعي القرار في العراق أن يكونوا جريئين في خياراتهم، وأن يتجاوزوا السياسات التقليدية التي قد تعيق التقدم. فالعراق، بموارده الغنية وتنوعه الثقافي، يمتلك القدرة على أن يكون لاعباً محورياً في المنطقة، شرط أن يتمكن من إدارة علاقاته الخارجية بحكمة وحنكة. لذا، إن مستقبل العراق يتوقف على رؤية واضحة واستجابة سريعة للتحديات الراهنة، مما يضعه على مسار تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في وجه التغيرات العالمية المتسارعة.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة